[259] الكتاب قد سمع الحديث المذكور منه (عليه السلام)، أو وجده بخطه عليه السلام فنقله عنه، محافظا عل كلمة (أما بعد) الموجودة في كلامه عليه السلام لمناسبتها لاول الكتاب، ولا يلزم التدليس، لذكره بعد ذلك ما يصلح قرينة على عدوله بعد ذلك الحديث إلى نقل أحاديث اخر، بقوله: ويروى عن بعض العلماء، وقوله بعد ذلك: وأروي، ونحو ذلك، مما يدل على أن الاسناد المذكور مقصور على الحديث الاول. وقوله: ضرب جدنا يحتمل أن يكون من تتمة قول أبي عبد ا عليه السلام المتقدم ذكره، ولو سلم كونه من كلام المؤلف، فاللازم منه كونه علويا لا إماما. وقوله. روى أبي (1) عن أبي عبد ا عليه السلام. لا دلالة على كونه موسى ابن جعفر عليهما السلام، إذ لا تختص الرواية عنه به. وقوله: أروي عن أبي العالم يحتمل أن يكون بزيادة الياء من أبي، أو بحذف (عن) عن العالم، ومثل هذا التصحيف غير بعيد فيما تتحد فيه النسخة، ويحتمل أيضا حمل الاب، أو العالم على خلاف ظاهره. وحديث اللؤلؤة غير واضح فيما ذكر، لانه قال بعد ذكره: وروي في خبر آخر بمثله: لا بأس، وقد أمرني أبي ففعلت مثل هذا. ولا يبعد أن يكون قوله. وقد أمرني أبي، من تتمة الرواية، مع أنه لا بعد في تعويل راو على قول أبيه، كما يشهد به تعويل الصدوق على رسالة أبيه إليه. ومما مر يظهر ضعف الاستشهاد بقوله: ومما نداوم به نحن معاشر أهل البيت. وقوله: فتطول يمكن أن يكون من تتمة الرواية السابقة عليه، وليس في سوق العبارة ما ينافيه، وان يكون من كلام صاحب الكتاب فلا يدل إلا على

---

(1) لم ترد في المخطوطة. (*)